

هارون: لمعالجة تعطيل أعمال «أركنسيا»

دق نقيب المستشفى سليمان هارون ناقوس الخطر (بسبب تغدر جمعية «أركنيسيال» المكلفة جمع نفایات المستشفيات في المناطق، القيام بـ«أعمالها»، داعياً المسؤولين إلى إيجاد حل سريعاً في خلال ساعات». عقد هارون مؤتمراً صحافياً في مقر النقابة قال خالله: «موضوتنا دقيق وحساس وهو النفايات الطبية، وطرأت في المدة الأخيرة مشكلة كبيرة، فمن المعروف أن المستشفيات متلتزمة بالمرسوم الصادر عام 2000 الذي يحدد آلية معالجة النفايات الطبية الناتجة عن أعمال المستشفيات إلى جانب نفایات سائر المراكز الصحية والطبية وعيادات أطباء الأسنان والمختبرات. ومن المعروف أن نفایات المستشفيات هي نوعان: نفایات منزليّة يتم وضعها داخل مستوّعات خاصة للبلديّات، ونفایات طبّية خطرة أو معديّة، أو خطّرة ومعدية معاً. وهي ناتجة عن أعمال طبّية داخل المستشفى، واليوم نواجه مشكلة في جمع القسمين من النفايات؛ فالبلديّات تقوم بجمع النفايات المنزليّة العائدّة للمستشفيات أسوة بغيرها، لكن ذلك يتم بشكل غير منظّم ما يجعل النفايات تتكتّس ل أيام عدة أمام أبواب ومداخل المستشفيات، ويسبّب إزعاجاً للمرضى والزوار على السواء؛ أما بالنسبة إلى الشق الثاني والمتعلّق بالنفايات الطبية، فإننا كمستشفيات نعمل على تجميّعها داخل برادات مخصّصة في انتظار أن تقرّ «أركنيسيال» لأذّها ومعالجتها بموجب العقد الموقّع معها». وأضاف: «واجهت «أركنيسيال» أزمة غياب المطامر الصحّي، ما دفعها إلى اللجوء إلى آلية التعقيم والجمع في المخازن، لكن مع الوقت امتلأ المخازن ولم يجد هناك من مجال لاستيعابها المزدوج. ومنذ فترة قليلة، بزرت مشكلة أمام الجمعية التي لديها 5 مراكز معالجة موزّعة على المحافظات، وذلك في مركز الشمال الذي تتم فيه معالجة نفایات طرابلس، الكورة، زغرتا، البترون، جبيل وكسروان بعدهما من الأهالي («أركنيسيال» من الدخول إلى المركز. وبعد لجوئها إلى مركز زحلة تبلغت منذ أسبوع من البلدية عدم تمكنها من استقدام نفایات المناطق الأخرى الطبية إلى المركز. هذا الرفض أسفّ عن كارثة حقيقة ستتفاقم».

النفط والغاز: لاعتماد منطق العلم لا المحاصلة

أقام «منتدى الحوار الوطني» وكليّة العلوم الإداريّة والمالية في جامعة الحكمة، مؤتمراً حوارياً في الجامعة. شارك فيه رئيس «المنتدى» فؤاد مخزومي ضمن سلسلة محاضرات تحت عنوان «ملتقى النفط والغاز: ثروة لبنان الوطنية». وأشار مخزومي إلى أن «اللبنانيين يعانون من المشاكل منذ العام 1943 إلى يومنا هذا»، موضحاً أنه «إذا بقي الوضع على ما هو عليه لن نستطيع الوصول إلى أي مكان نغير من خلاله واقعنا». ومؤكداً «الجوب لإنقاذ القوة والتهديد». وإدارة الحكم على أساس توافقي». ولفت إلى الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السعودية ضد لبنان، مشيراً إلى أن ذلك يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة، مشدداً على «ضرورة عزل مصالح البلد عن الخلافات السياسية». وأشار إلى أن «رجال الأعمال اللبنانيين ياتوا مضطربين إلى تبرير مواقف الحكومة والدولة للدول التي تحضن المغتربين». وأكد مخزومي أن «الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والنيابية هي السبب الرئيسي في تأخير تطبيق المراسيم النفطية وترسيمه». العقد».

ولفت الى أنه كان «من المشككين بهيئة إدارة قطاع النفط والغاز»، لكنه تأكيد أنها «تضم أشخاصاً كفؤين وجديين لكن القرار النهائي ليس لهم»، مؤكداً «ضرورة التعاون مع الهيئة للوصول إلى النتيجة المرجوحة وتأمين مستقبل أفضل لشبابنا»، ومشيراً إلى أهمية «ما يقوم به كل من المجتمع المدني والجامعات على هذا الصعيد».

ولفت إلى أن «النفط لن يكون وسيلة لتسديد الفواتير فحسب، بل يجب إنشاء صندوق سيادي والتعامل مع هذا الملف بشفافية وإبعاده عن الفساد والمحاصصة وإلا سنذهب بالبلد إلى المجهول»، وأكد أنه «لن يخوض معركة النفط والغاز مع الشباب إلا إذا تأكيد من أن هذا الملف سيشكل حلاً لكل المشاكل الداخلية» داعياً الشباب إلى «تشكيل لوبى ضاغط للتغيير والعودة عن قرارهم بالاستقالة من دورهم، فمستقبلاً لهم ومستقبل البلد متوقف على ما سيقومون به من أحايا التغيير».

وأكملت الخبرة في مجال حوكمة قطاع النفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هيتيابان «غياب الثقة بين المواطن والدولة». وقالت: «المسؤولية تقع علينا لأننا تخلينا عن دورنا». ودعت المجتمع المدني إلى «القيام بدوره في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الملف».

الحريري الى مجتمعنا وشقيقه القصّار دالاتي ونهرا

المحاور الإقليمية، ما يستوجب تعزيز التلاقي بين القوى والأطراف السياسية، باعتبار أن الحوار يبقى الحل الأنسب لتقرير وجهات النظر حول القضايا والملفات الخلافية، وفي مقدمتها ملف رئاسة الجمهورية، بحيث لم يعد جائزًا باي شكل من الأشكال أن تبقى البلاد من دون رئيس للجمهورية منذ ما يقارب السنة والعشرة أشهر».

وأكملت أيضًا أنها «ستستمر في رفع الصوت عالياً والدفاع عن مصلحة الوطن والمواطن يشتغل الوسائل والأساليب الممكنة»، واعتبرت أن «لبنان الذي ينعم بالحد الأدنى من الاستقرار الأمني بالمقارنة مع الأوضاع التي تعيشها البلدان العربية المجاورة، أضاع الكثير من الفرص بسبب عدم وصول القيادات السياسية إلى مواقف موحدة من القضايا المطروحة».

هنا تعتبر أن المواقف التي تصدر من هنا وهناك في حق المملكة العربية السعودية وسائر دول مجلس التعاون تتعارض مع العلاقات الأخوية التي تربط لبنان وهذه الدول ولاسيما أن لبنان لم يجد منها سوى الخير والدعم المتناهي في جميع المراحل والظروف والأحداث التي عصفت بلبنان، إلى جانب اللبنانيين على اختلاف انتماماتهم وتوظيفاتهم، بحيث قدمت الدعم المالي إلى لبنان، فضلاً عن احتضانها لآلاف العائلات والعمال اللبنانيين على أراضيها».

وأعربت الهيئات الاقتصادية عن «رغبتها في تشكيل وفد اقتصادي، من أجل القيام بجولة على دول مجلس التعاون الخليجي بغية البحث في تعزيز العلاقات المميزة التي لطالما تكرست مدى العقود والسنوات الماضية»، وأكملت أن «أهمية إبعاد لبنان عن النار المشتعلة في المنطقة العربية، وعدم إدخاله في سياسة دول مجلس التعاون، ومن

اطلع الرئيس سعد الحريري من رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير على أجواء التحرّكات والجولة التي تعزم هيئات الاقتصادية القيام بها على دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل توضيح موقف رجال الأعمال اللبنانيين «في ضوء الحملات التي تتعرّض لها دول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما المملكة العربية السعودية، والتي أدت إلى توّر العلاقات اللبنانيّة - الخليجيّة، واجه دول مجلس التعاون إلى منع رعاياها من المجيء إلى لبنان وتجميد المملكة العربية السعودية الـهـيـةـ المـقـدـمـةـ إلىـ الجيشـ الـلـبـانـيـ وـقـوـيـ الـأـمـنـ الدـاخـلـيـ». ولفت القصار إلى أن «الزيارة كانت من أجل التشاور مع الرئيس الحريري في الأوضاع التي تمرّ بها البلاد، خصوصاً في ظل ما استجدّ من تطوّرات على صعيد العلاقات بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في ظل الشلل والفراغ المهيمن على موقع رئاسة الجمهورية وعدم التمكّن من انتخاب رئيس لغاية اليوم، بعد مرور أكثر من سنة و 10 أشهر على الشغور الرئاسي».

فِي غُرْفَةٍ بِبَرُّوْت

وفي سياق متصل عقدت الهيئات الاقتصادية، برئاسة الوزير السابق

أرباح فاتورة المختبر مع الطبيب

عقدت نقابة أصحاب المختبرات
في لبنان برئاسة رئيسها
كريستيان حداد، لقاء موسعاً
لجمع نقيب الصيادلة جورج
صيلي ومتّل نقيب الأطباء
المستشار القانوني شارل غفري
ومدير المهن الطبية في وزارة
الصحة العامة أنطوان رومانوس
وجمعوا من الاختصاصيين
المخبريين من كافة المناطق
اللبنانية.

وشرح حداد عدداً من حقوق المخبرين التي تتضمن
مع صلاحيات باقى النقابات،
وعرض صوراً عن بعض الصيدليات التي تتجاوز
القانون وذلك عبر اجراء
فحوصات للدم كالسيدا وغيرها
وهذا يعتبر تخطياً للقانون.
ودعا كل من صيلي ورومانوس،
إلى "التبه لهذا الامر ووضع
نظاماً" .

وفي نهاية اللقاء، وضعت خطط للتقدم عن طريق الإصلاح منها: وقف الجمالة أي تقاسم أرباح فاتورة المختبر مع الطبيب المعالج؛ تبين بعد النقاش أن التوعية الاجتماعية من خلال حلقات مترجمة على التلفزيون هي الأفضل في الوضع الحالي